الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة المغاربي(أفريل 1958).

إعداد الدكتور: مقلاتي عبد الله

قسم التاريخ ــ جامعة المسيلة.

مقدمة:

يعد مؤتمر طنجة المنعقد في أفريل 1958 محطة بارزة في تاريخ الثورة الجزائرية وفي مشروع وحدة المغرب العربي، وقد أقرت خلاله الأحزاب المغاربية الرئيسية خطة مشتركة للتضامن مع الجزائر ولبناء وحدة مغاربية، فما هي الظروف التي دفعت لبلورة هذا الموقف، وهل كانت الرغبة صادقة في إشادة وحدة حقيقية، ولماذا فشل الحكوميون في تنفيذ ما تعاهدت عليه الأحزاب السياسية، وما وقع المشروع وإخفاقه على الثورة الجزائرية وعلى العلاقات المغاربية ؟. أسئلة كثيرة ما تزال غامضة نحاول في هذا المقال الإجابة عنها على ضوء ما توافر لدينا من مصادر ومراجع.

أولا ــ ظروف ودوافع عقد المؤتمر

في مواجهة الأخطار الكبرى يحس المغاربة بوحدة المصير وبحتمية التضامن المشترك، وهذا الحكم صدقته الأحداث والمواقف في العصر الحديث، إذ تساندت الحركات الوطنية وتضامنت لمواجهة القوة الاستعمارية، وهبت الشعوب لإعلان تكاتفها خلال مرحلة المقاومة المسلحة، وقد ظلت الشعوب تتوق إلى تجربة الكفاح المشترك التي خيضت عامي 1955ــ 1956 وأجهضها المستعمر بمنح تونس والمغرب استقلالهما، و لم يكن تفرد الاستعمار الفرنسي بالجزائر يعني حيادا تونسيا ومغربيا إزاء المشكلة الجزائرية، فقد أثارت حرب الجزائر تضامنا مغاربيا فريدا من نوعه،وعندما تأكد أن الحرب تهدد تونس والمغرب تعالت الأصوات بالدعوة إلى التضامن والوحدة المغاربية ([i]). وعلى الرغم من مرور نصف قرن تقريبا على انعقاد مؤتمر طنجة إلا أن كثيرا من الظروف المحيطة بالحدث والدوافع الحقيقية ما تزال ملتبسة([ii])، لقد كانت تتداول آنذاك فكرة حلف متوسطي، فقيل أن مؤتمر طنجة هدف إلى علاج المشكلة في إطار التعاون الفرنسي ــ المغاربي، وفسر أنه محاولة احتواء مغربية تونسية للثورة الجزائرية وردا على الوحدة المصرية ــ السورية، وعندما نعيد قراءة الحدث نجد أنفسنا أمام قضايا مهمة تساعد على فهم ظروف انعقاد المؤتمر.

ــ الهجمة الفرنسية الشرسة على الجزائر وإفلاس السياسة الفرنسية في علاج مشاكلها.

ــ التحالف الفرنسي الإسباني ضد جيش التحرير المغربي في الصحراء.

ــ الاعتداءات الفرنسية المتكررة على الحدود وحادثة ساقية سيدي يوسف بالخصوص .

وقد استطاعت الثورة الجزائرية أن تواجه السياسة الفرنسية التي هدفت إلى عزلها مغاربيا، وأن تحدث تحولات كبرى في المغرب العربي ،إذ كانت تونس والمغرب معنية دائما بالمشكلة الجزائرية وواقعة تحت تهديد بقايا النظام الاستعماري، ودعوة التضامن الشعبية إلى مؤازرة الكفاح الجزائري، وقد أدت اعتداءات عسكريي الجزائر المتكررة إلى إفلاس سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة .

وبلغت ذروة الاعتداءات الفرنسية على التراب التونسي والمغربي عام 1958، وكانت ساقية سيدي يوسف إحدى فصولها الحاسمة، كان الهدف من تلك الاعتداءات إرهاب التونسيين والمغربيين المتضامنين مع الجزائر، وتمهيد إقامة الأسلاك الشائكة بتهجير سكان الحدود، هذا التهجير القسري كان محل تنديد وإدانة شعبية ورسمية([iii]) في حين اعتبره عسكريو الجزائر الحل الناجع لمنع تسرب المساعدات التونسية والمغربية ومحاصرة الثوار([iv]).

لقد خطط هؤلاء العسكريين لمعركة بالقرب من الحدود التونسية، وفي 11جانفي 1958 وقعت معركة جبل الكوشة داخل التراب الجزائري، قتل فيها جيش التحرير الجزائري 11 جندي وأسر أربعة فكان تذمر القادة العسكريين كبيرا، وبدءوا في التخطيط لعمل عسكري ضد تونس متهمين إياها بمساعدة الثوار وإيواء الأسرى. وفي 8 فيفري 1958 وقع الاعتداء على الساقية فكان حدثا مهولا دمرت الطائرات الفرنسية القرية التونسية الآمنة وقتلت تسعة وسبعون مدنيا ،وقد أبرزت الحادثة ترابط القضايا المغاربية، وأكدت فشل السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، وكان من انعكاساتها تدويل القضية الجزائرية، وخلق تضامن مغاربي معادي لفرنسا وللمعسكر الغربي الذي يدعم فرنسا في إطار الحلف الأطلسي([v]). وسببت الوساطة الأمريكية البريطانية في الخلاف التونسي الفرنسي بداية تصدع هز الجمهورية الرابعة إلى أن انهارت بتدخل عسكريي ومعمري الجزائر، وتنفيذهم لتمرد 13ماي 1958 الذي جاء بديغول إلى السلطة.

وعلى الجبهة المغربية ظل العسكريون الفرنسيون ينقمون على الموقف المغربي، ويتخوفون من حصول تحالف جديد بين ثوار الجزائر وجيش التحرير المغربي في الصحراء، وقد وجه هذا الأخير ضربات قوية للقوات الفرنسية والإسبانية في تندوف والصحراء الغربية وموريطانيا ،وقد أفادت التقارير العسكرية بوجود تنسيق بين ثوار الجزائر والمغرب وتواطؤ إسباني في السماح لجيش التحرير المغربي بالمرور إلى موريطانيا ([vi])، وأدى ذلك إلى التحالف مع إسبانيا ومواجهة الخطر المشترك قبل استفحاله، ورسم مخططات عسكرية للقضاء على جيش التحرير المغربي، وهكذا مضت خطة " المكنسة" العسكرية لتقضي على وحدات جيش التحرير المغربي وتشتت فلوله، فكانت ضربة موجعة تأثر لها حزب الاستقلال وعلال الفاسي خصوصا الذي كان يطمح إلى استعادة المغرب للأراضي الصحراوية الخاضعة للاستعمار وإنشاء المغرب التاريخي، الذي يضم أقاليم الساورة وتندوف في الجزائر، والصحراء الغربية الخاضعة للإسبان وموريطانيا المحتلة من قبل الفرنسيين ([vii])، وكانت معركة موريطانيا قد شغلت الفاسي كثيرا وأبعدته عن القضية الجزائرية، وتألم كثيرا لعدم تحقيق جيش التحرير المغربي لأحلامه، ونشدد على ان هذا السبب وكذا فشل الحزب في أداء مهامه الحكومية وعدم قدرته على تطبيق برنامجه دفعه لتعويض هذه الخسائر في المجال الإقليمي بالدعوة إلى وحدة المغرب العربي وتزعم المشروع.

وقد مهد الفاسي لهذا الخيار الاستراتيجي بمقال في جريدته "صحراء المغرب" ذكر فيه بماضي النضال المشترك، وبتجربتي الوحدة المشرقية مخاطبا النخب السياسية بالقول: "فكيف يمكننا أن نشتغل الآن بتدعيم المرحلة الأولى من استقلالنا وننسى هذه الغاية التي هي في مقدمة مبادئنا ؟، وان استمرار الحرب التحريرية في الجزائر وفي الصحراء لا ينبغي أن يكون عائقا في وسائل تحقيق هدف الاتحاد المغربي الذي سيسهل علينا حل

كثير من المشاكل التي خلفها الاستعمار في بلادنا"([viii])، وعلى الرغم من أن الفاسي طرح مشروع الوحدة على الرأي العام المغاربي لمناقشته وإبداء الرأي حوله إلا أنه سرعان ما دعا اللجنة التنفيذية للحزب للاجتماع بتاريخ 2 مارس 1958، وذلك لتدارس وضعية البلاد والظروف التي تمر بها المنطقة المغاربية، وأصدرت اللجنة بلاغا جاء فيه أنها قامت "بتحليل الحالة في مجموع الشمال الإفريقي على إثر حوادث جنوب المغرب وساقية سيدي يوسف، وأمام استمرار الحرب بالجزائر والتطورات التي طرأت على الحالة الدولية." وأنها تعلن تضامنها مع الكفاح الجزائري وتنديدها بإنشاء المنطقة المحرمة والأسلاك الشائكة، وتساند مجهود تونس في الميدان الدولي"، وأوضحت اللجنة التنفيذية أنها درست الوسائل التي من شأنها أن تقوي تضامن الشعب المغربي مع شعبي الجزائر وتونس في الظروف الحاضرة التي تعتبر حاسمة في مصير شمال إفريقيا وعلاقاته المستقبلية مع فرنسا والغرب."وتؤكد اللجنة التنفيذية ضرورة الشروع منذ الآن في دراسة الخطط التي تؤدي إلى تعزيز مظاهر التآزر والاتحاد،سعيا وراء إنشاء وحدة حقيقية ،تلبي المطامح الصادقة لشعوب المغرب العربي الثلاثة "([ix]) ووجدت هذه الدعوة صداها في تونس، إذ استجاب حزب الدستور التونسي مباشرة وبحماسة لنداء حزب الاستقلال المغربي وأصدر بلاغا رحب فيه بالفكرة واقترح مؤتمرا في تونس أو الرباط "لضبط الخطط والوسائل الكفيلة بتحقيق جلاء القوات الأجنبية وتحرير الجزائر وبعث المغرب العربي الكبير"([x])، وإثر ذلك عقدت اللجنة السياسية لحزب الاستقلال اجتماعا درست فيه الموضوع وعهدت إلى لجنة مصغرة ([xi]) وضع تصور لمشروع الوحدة المقترح يجيب عن ثلاث أسئلة رئيسية هي :لماذا نريد وحدة المغرب العربي ؟، وماذا نعني بهذه الوحدة؟. وكيف يمكن تحقيقها؟، وكلفت اللجنة السياسية محجوب بن الصديق وعبد الرحمان اليوسفي بمهمة الاتصال بمسئولي جبهة التحرير الوطني في القاهرة وبحث الموضوع معهم، وأرسلت أبو بكر القادري والدكتور بناني إلى تونس لمذاكرة مسئولي الحزب الحر الدستوري في سبيل إبراز فكرة الوحدة للوجود ([xii])، وحصل اتفاق بين الوفدين المغربي والتونسي على ضرورة تجسيد وحدة المغرب العربي والنظر في المشاكل القائمة في شمال إفريقيا وعلى رأسها قضية الجزائر، وعلى عقد اجتماع في طنجة تحضره جبهة التحرير الجزائرية([xiii]).

كانت هذه حيثيات مبادرة حزب الاستقلال المغربي، وقد رأينا سرعة تجاوب الموقف التونسي معها، فما هو يا ترى موقف جبهة التحرير الوطني ؟

لقد كانت أهداف ودوافع حزب الاستقلال ملتبسة كثيرا،وتقف وراءها الإخفاقات الوطنية وتهميش دور الحزب والانهزام في معركة تحرير الصحراء، في حين كانت أهداف تونس براغماتية إلى أبعد الحدود، وهي تنتهز فرصة اعتداء الساقية وانقطاع العلاقات مع فرنسا لتحقق رزمة أهداف داخلية وخارجية ،وقد جاء الاحتضان الرسمي لفكرة الوحدة المغاربية نزولا عند مطمح الأحزاب السياسية والجماهير الشعبية وجريا وراء احتواء جبهة التحرير والتي كانت بتحالفها مع الناصرية تثير المخاوف، وإنهاء لهاجس الحرب الجزائرية التي تهدد كامل الشمال الإفريقي، وفي ظل استفحال المخاطر المهددة للشمال الإفريقي والرغبة في إنشاء وحدة مغاربية وأمام ظهور المشاريع القومية هل ستختار جبهة التحرير الوطني الحياد إرضاء للمشروع الناصري أم الاندماج في المشروع المغاربي؟ .

لقد نبذت جبهة التحرير الوطني مشروع فيدرالية شمال إفريقيا متعاونة مع فرنسا والغرب عام 1957 وذلك بتشجيع من مصر، وأعلنت تونس والمغرب تخوفها من استمرارية التدخل الناصري في شؤون المغرب العربي، وأدى نجاح مشروع الوحدة المصرية ـــ السورية إلى ازدياد المخاوف من انتقال عدوى الأفكار القومية الناصرية إلى المغرب العربي، كما فهمت مصر أن الدعوة إلى وحدة مغاربية يعد معاكسة لمشروعها ،واحتواء لجبهة التحرير الوطني ،خاصة إذا علمنا أن الخلافات المصرية البورقيبية بلغت أوجها، وأن حساسية الفاسي والنظام المغربي من مصر تأكدت في مباركته للوحدة العراقيةـ الأردنية، وأن مصر لم تكن مطلعة على حقائق وحدة المغرب العربي([xiv])، وأمام ذلك كانت جبهة التحرير الوطني محرجة في حضور مؤتمر طنجة، إذ لم يكن من السهل عليها الارتماء في مشروع مشبوه وإغضاب مصر القومية، وهي القاعدة السياسية واللوجستيكية الداعمة للثورة الجزائرية، ولكن رغم ذلك قبلت جبهة التحرير الوطني بعد نقاش مستفيض حضور مؤتمر طنجة لاعتبارات كثيرة كانت تفيد في تحقيق مكاسب لها نذكر منها:

ـــ سلامة المشروع من أي توجه انفصالي أو معادي للقاهرة ،ذلك أن فكرة الوحدة المغربية مشروع عريق زكته الأحزاب المغاربية منذ كانت لاجئة في القاهرة عام 1947 ،كما انها تؤكد على البعد المغاربي الذي يؤمن به مناضلوها أشد الإيمان .

ـــ تزايد أهمية تونس والمغرب بدءا من عام 1957 بفعل التطورات السياسية والعسكرية للثورة ،خاصة وأنهما تقدمان تسهيلات مهمة لنشاط جبهة وجيش التحرير، وتعتمدان قاعدة للإمداد والتمركز قريبة من جبهة الكفاح ،وميدانا للتضامن الشعبي بحكم الجوار والتضامن المشترك، كما ان للمعركة الإعلامية المعلنة ضد الغرب كان من المفيد خوضها انطلاقا من تونس والمغرب.

ـــ إن حضور المؤتمر يتيح الفرصة لتوجيهه لصالح الكفاح المسلح في الجزائر، خاصة في هذه المرحلة الحساسة التي تسمح بتحقيق مكاسب مهمة منها المطالبة بجلاء القوات الأجنبية، وبدعم الثورة الجزائرية، وحشد التضامن الشعبي لصالح وحدة المعركة المسلحة([xv]).

وهكذا اجتهدت جبهة التحرير الوطني في الخروج بأكبر الفوائد الممكنة من هذا المؤتمر، وفق خطة مدروسة وموجهة، صاغها عبد الحميد مهري العارف بالشؤون المغاربية، إذ أقنع لجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة استغلال هذه اللحظة التاريخية وانتهاز فرصة عدم إعداد جدول أعمال للمؤتمر لتوجيهه لصالح المعركة ضد الاستعمار في الجزائر ومخلفاته وقواعده العسكرية في تونس والمغرب، واعتمدت جبهة التحرير الوطني خطة محكمة تهدف إلى تجنيد المغرب العربي للتضامن الثورة الجزائرية وتجاوز خيار العمل العسكري المشترك الذي كان مطروحا في عام 1955، ذلك لأنه لم يعد يتلاءم مع واقع البلدين المستقلين، ولا يمكن للأنظمة السياسية تجسيده، أما مسألة تقديم المساعدات وتوحيد المواقف مع الثورة الجزائرية في القضايا المشتركة فيمكن التجاوب معها، خاصة وان جبهة التحرير الوطني كانت تحاور أحزاب سياسية لا حكومات تنفيذية بيدها سلطة القرار، وبحاجة إلى التنسيق العملي للتجاوب مع مطالبها وإلى التضامن الشعبي([xvi])، وهكذا يمكننا التأكيد أن الوفد

الجزائري كان واقعيا في مطامحه، وماهرا في دبلوماسيته وإستراتيجيته، اجتهد في إدراج القضايا المهمة على المؤتمرين وبحث الوسائل الكفيلة بتجسيد المقررات.

ثانيا ــ مقررات المؤتمر وأهميتها

اجتمعت وفود الأحزاب المغاربية الثلاث (حزب الاستقلال المغربي، الحزب الدستوري الحر التونسي، جبهة التحرير الجزائرية) في طنجة يوم 27 أفريل 1958، وتدارست خلال أربع أيام كاملة قضايا استكمال تحرير المغرب العربي وتوحيده، وقد ركزت الخطب الافتتاحية لرؤساء الوفود على حتمية التضامن مع الجزائر في كفاحها التحرري وإشادة وحدة المغرب العربي([xvii])، وشدد ورئيس وفد جبهة التحرير الوطني على التأكيد أن "تحرير المغرب العربي وتحقيق وحدته هي مثلنا السامية"([xviii])، وكان حدثا مدويا وحاسما ذلك المؤتمر الذي سمي "مؤتمر الوحدة" لأنه أقر مفهوما واضحا لفكرة المغرب العربي التي لم تعد تعني مجرد التنسيق المشترك بل العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار المغاربية، وقد عكس جدول أعمال المؤتمر محاور اهتمام القيادات المغاربية، إذ حدد المؤتمرون بعد جلستين تمهيديتين في الرباط المحاور الآتية:

ــ حرب الاستقلال الدائرة رحاها بالجزائر .

ــ تصفية قواعد الاستعمار بالمغرب العربي .

ــ وحدة المغرب العربي:شكلها وقواعدها والمرحلة الانتقالية لهذه الوحدة .

ــ إنشاء منظمة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر ([xix]) .

وساعد تجاوب الأنظمة الرسمية وحضور عدد كبير من المسؤولين الرسميين على إثراء النقاش واتخاذ مواقف شجاعة ،وأعلن المؤتمرون عن قرارات تاريخية يمكن أن نجملها في ثلاث محاور رئيسية: دعم الثورة الجزائرية، تصفية بقايا الاستعمار، الموقف من الدعم الغربي لفرنسا، ووحدة المغرب العربي .

2 ــ1ــ دعم ثورة الجزائر :

أخذت هذه المسالة النصيب الأوفر من المناقشات باعتبارها قضية المغرب العربي الأساسية، واستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكسب مواقف دعم ومساندة لكفاحها، فأعلن المؤتمر مبدأ "حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري"، وفي هذا تأكيد على مواقف جبهة التحرير الوطني في مبدأ السيادة والاستقلال التام، وأقر المؤتمر بعد تشريحه لطبيعة الحرب الاستعمارية " أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من اجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها "، ونظرا لما تحضى به القضية الجزائرية من تأييد دولي، وشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني لكفاح الشعب الجزائري " فإن المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس"([xx])، وقد نالت المسالة الأخيرة نقاشا مستفيضا وتخوف البعض من توجه وشكل الحكومة، واشترطوا موافقة مسبقة من تونس والمغرب لإعلانها، لكن جبهة التحرير الوطني أصرت على سيادة قرارها وقبلت أخيرا باستشارة تونس والمغرب فقط في الأمر ([xxi]).

2 ــ2 ــ التنديد بالموقف الغربي وتصفية بقايا الاستعمار:

نظرا للإعانة التي تتلقاها فرنسا من الحلف الأطلسي والدول الغربية استنكر المؤتمر هذا الموقف، وطالب بوضع حدا لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية في المغرب العربي، ونظرا لما تقوم به القوات الأجنبية المتواجدة في تونس والمغرب من انتهاك للسيادة ومشاركة في حرب الجزائر سجل البلاغ القرارات الآتية:

" ــ يستنكر استمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابها الأمر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة .

ــ يطالب بكل إلحاح أن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري .

ــ يوصي الحكومات والأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية "([xxii]).

وهذه القرارات البالغة الأهمية اقترحت من قبل جبهة التحرير الوطني لإحراج الموقف الغربي والفرنسي خصوصا، وقد تقدمت للمؤتمرين بخرائط مفصلة عن مواقع القواعد الفرنسية العاملة في تونس والمغرب، موضحة عملها المنسق مع الجيوش الفرنسية في الجزائر ،وسلبيات ذلك على نشاط المجاهدين الجزائريين، ولقيت جبهة التحرير الوطني تجاوبا مع مطالبها هذه، وقد كانت تحضى بإجماع شعبي وتعبئة جماهيرية كبيرة، وجاء التأكيد عليه كذلك بهدف تجنيد هذه الجماهير الواسعة وراء مطالب المؤتمر ([xxiii]) ،كما أن قرار التنديد بالدعم الغربي المقدم لفرنسا كان قرارا جزائريا ،تم تثبيته رغم أن حزب الاستقلال والحزب الدستوري اقترحا صياغة هذا التنديد على لسان شعوب المغرب العربي، وأما مطلب دعم نضال شعب موريطانيا فقد عبر المؤتمر عن تضامنه مع هذا المطلب، غير أن حزب الاستقلال دعا إلى ربط هذا النضال في إطار وحدة التراب المغربي، في حين أصر الطرفين التونسي والجزائري على إنزاله في إطار نضال التحرر المغاربي ،والتأكيد أن هذه المقاومة التحريرية "هي جزء من المعركة التي تقوم بها أقطار المغرب العربي من اجل تحريرها ووحدتها" ([xxiv]) .

وهكذا لم ينجح حزب الاستقلال في الحصول على دعم المؤتمر لما كان يسميه حقوقه الترابية في موريطانيا، وقد تجلت خلاله المطامح القطرية واضحة بالشكل الذي يؤكد ان الإخلاص لبناء الوحدة لم يكن سيدا .

2 ــ3 ــ وحدة المغرب العربي :

أكد المؤتمر على توحيد مصير شعوب المغرب العربي في إطار مؤسسات مشتركة، وأقر "أن يعمل على تحقيق الوحدة..."، واعتبر أن "الشكل الفيدرالي أكثر ملائمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر"، ومن اجل ذلك اقترح المؤتمر "أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي ينبثق عن المجالس الوطنية في تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية"، على أن تكون مهمته " درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية ،" ومن اجل المتابعة وتنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري يوصي المؤتمر "بضرورة الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف دلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة "، وقرر المؤتمر كذلك إنشاء أمانة دائمة للمؤتمر من ستة أعضاء، عضوين عن كل طرف، على

أن يكون لهذه الأمانة مكتبين أحدهما بالرباط والآخر بتونس، وأن تجتمع دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب، وفي إطار توحيد السياسات الخارجية والدفاع أوصى المؤتمر "حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية "([xxv]).

و لم يحض قرار الوحدة بنقاشات مستفيضة، مما يؤكد ان الرغبة لتجسيم الوحدة لم تكن صادقة، ويرجع ذلك الى تخوف النخب السياسية على ضياع الامتيازات القطرية، وعلى مشاركة الجزائر غير المستقلة بعد في هذه الوحدة، ويرى محمد عابد الجابري أن مفهوم الوحدة في طنجة أخذ صيغة وحدة العمل وليس وحدة الهوية ،وأن القرارات لم تكن موجهة إلى الوحدة بقدر ما كانت تهدف إلى مواجهة الاستعمار الفرنسي ([xxvi]) ،ويبدو من كل ذلك أن استراتيجية جبهة التحرير الوطني نجحت في تحويل مؤتمر الوحدة إلى مؤتمر للتضامن مع الثورة الجزائرية، وتحققت بعض آمالها في حين لم يمض مشروع الوحدة بعيدا، وأرجع عبد الحميد مهري سبب ذلك إلى أن"هذه القضية لم يولها المؤتمر عناية كافية عند بحثها" ([xxvii])، وهو الرأي الذي رجحه مصطفى الفيلالي عندما اعتبر مؤتمر طنجة الحزبي مجرد "ذريعة ظرفية موقوتة"، لا تقوم على إرادة حقيقية ولا تسعى إلى أهداف محددة ([xxviii])، وقد كانت جبهة التحرير الوطني شبه متأكدة من كل هذا، الأمر الذي دعاها لعدم تركيز النقاش على مشروع الوحدة، والتأكيد أن هذا المشروع لا يولد بقرارات فوقية ولكن بإمكان تضامن الشعوب أن يخلقه بشكل عملي ([xxix]). ونخلص للتأكيد أن مؤتمر طنجة لم يوجه لبعث الوحدة المغاربية بقدر ما كرس لدعم القضية الجزائرية ،وأن الثورة الجزائرية استطاعت أن تخرج منه بمكاسب مهمة وأن تشق من خلاله آفاقا مغاربية واسعة للتضامن.

ثالثا ــ آمال مؤتمر طنجة وإخفاقاته

لقد تحققت نظريا في مؤتمر طنجة آمال واسعة، كانت تنشدها الأحزاب والجماهير الشعبية وزاد في حماسة قراراته مباركة السلطة الرسمية لمقرراته بما في ذلك ملك ليبيا الذي أكد موافقة بلاده على قرارات المؤتمر ([xxx])، وقد جندت الصحف ووسائل الإعلام للتغني بهذا الإنجاز التاريخي وتفاعلت مختلف القوى الجماهيرية مع مشروع الوحدة .

وقد استقبل الوفد الجزائري استقبالا رسميا وشعبيا في الرباط ،وعبر في بلاغ له عن ارتياحه للنتائج التي تمخض عنها المؤتمر، مشيرا إلى أن قضية الجزائر نالت كامل اهتمام المؤتمر، وأن الشعب الجزائري الذي حضي بتأييد شعبي تونس والمغرب يأمل "بانضمام حكومتهما إليهما في التأييد والتعضيد "، وعبر عن اهتمامه بمهمة بناء مؤسسات المغرب العربي ويقينه " بأن هذا الصرح سيكون متينا وعصريا لأنه سيأتي في وقت واحد وليد إيمان وإرادة شعوبنا"([xxxi]) وصرح ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ بأن نتائج مؤتمر طنجة كانت حاسمة في تأكيد مكانة الشعب الجزائري ضمن المجموعة المغاربية وأن هذه الوحدة جسمت رغائب شعوب شمال إفريقيا في التضامن، "وأن المغرب العربي بأجمعه من أغادير إلى السلوم ينهض اليوم بكامل قواه ويوجه إلى فرنسا الاستعمارية إنذارا نهائيا وقع تأجيله في الماضي وهو إما أن تعترف للجزائر باستقلالها وإما أن تعم الحرب المغرب العربي بأجمعه...على الفرنسيين أن يقتنعوا أن التضامن المغربي ليس كلمة جوفاء ،ولكنها حقيقة سيكون لها تأثير قوي

على سير الحرب"([xxxii])، وكانت هذه الكلمات التي تخاطب الضمير المغاربي وتزيد في تأججه وتثير مخاوف الفرنسيين والغرب وحتى نظامي تونس والمغرب ،ذلك أن تجنيد المد الشعبي لمناصرة هذه الأهداف الثورية قد يمثل ضغطا حقيقيا على توجهاتها وقراراتها ،وقد أرادت جبهة التحرير الوطني لمؤتمر طنجة أن يجند القوى الحزبية والقاعدة الشعبية لدعم الجزائر دون الاصطدام بالأنظمة السياسية، وظلت تلح على تجند شعوب المغرب العربي لمواجهة سياسة مهادنة الاستعمار التي قد تجرف اليها الساسة ودعوتهم للوقوف بكل قواهم في المعركة ضد الإمبريالية حماية للمصالح العليا([xxxiii])، وهكذا حصلت جبهة التحرير الوطني من المؤتمر على مكاسب مهمة، فقد رسمت اعتراف الأطراف المغاربية بصفتها التمثيلية وإقرارها بمغاربية قضية الجزائر، ودعوتها إلى دعم النضال التحرري الجزائري ماديا ومعنويا، وأكدت ضمنيا على سلامة التوجه الإيديولوجي للجبهة من خلال تنديد المؤتمر "بالقوى الغربية التي تدعم فرنسا ماليا وعسكريا". وعلى الرغم من أن الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة أعربا عن قبولهما لقرارات طنجة، إلا أنهما أدركا أن جبهة التحرير التي يراد لها أن تحتضن من قبل نظامهما سجلت أهدافا كثيرة في طنجة ،منتهزة الظرف السائد والتجاوب الشعبي لخيار مغربة الحرب، فأوقعت تونس والمغرب في تعهدات مكبلة لسيادتهما مثل الدعوة لإنهاء القواعد الأجنبية ومعاداة المعسكر الغربي وشعر القصر المغربي أن جبهة التحرير الوطني أوجدت لها تحالفا متينا مع القوى الثورية داخل حزب الاستقلال، وقد عبر الفاسي عن الصدى الواسع الذي خلفه المؤتمر لدى الشعب المغربي وعن رفعه لشأن حزب الاستقلال([xxxiv]) الذي سيتولى إنشاء الحكومة الاستقلالية، وكان تصميم القيادة الثورية للحزب حازما إزاء تنفيذ برنامج الإصلاح ومحاربة الإمبريالية ،وقد أكد المهدي بن بركة بعد مؤتمر طنجة بفترة قصيرة إلى أن المشروع السياسي للمغرب العربي يمتد إلى إنشاء قوة اقتصادية اعتمادا على "الموارد الطاقوية التي تختزنها الصحراء المغاربية، التي من شأنها إتاحة تنمية اقتصادية حقيقية يمكن مقارنتها بتلك التي عرفتها أوروبا أثناء ثورتها الصناعية"([xxxv])، وأكد على ضرورة "بلورة مخطط شامل للأقطار الثلاثة، وحتى الأربعة إذا وافقت ليبيا على المشاركة ،من أجل ضمان تقدم في إنماء الدخل الوطني ومستوى حياة الشعوب المغاربية..."، وأضاف ابن بركة أن إنشاء سوق داخلي وقاعدة تصنيع حقيقية للمغرب العربي أمر مفيد للغاية "يمكننا ترقب انتعاش ثقافي وتقني واجتماعي لهذه المجموعة يقوم على معطيات عقلانية..."([xxxvi])، ويبدو أن القصر وبعض القيادات المعتدلة لم تكن مستعدة لكل هذا التغيير الجذري ،فمثل هذا بداية انقسام ساهم القصر في تجذيره للقضاء على نفوذ الحزب.

وقد هلل الشعب التونسي بقرارات طنجة واعتبرتها الصحافة والمنظمات الجماهيرية نصرا للمغرب العربي، وعزم بورقيبة على استغلال الظرف لحسم المواجهة مع فرنسا التي تأبى إجلاء قواتها عن تونس([xxxvii])، وانزعجت الإدارة الفرنسية لصدور مثل هذه القرارات، وعدت المؤتمر ضربة موجعة للحكومة الفرنسية التي عجزت عن حل مشاكل الشمال الإفريقي ،وانتقدت الصحف الفرنسية الموقف التونسي والمغربي الذي تورط في قضية الجزائر، وأبدت تخوفاتها من تلك التوصيات التي تدعوا إلى مساندة جبهة التحرير الوطني وإلى إنشاء حكومة مؤقتة تزيد في سلطة الجبهة دوليا ([xxxviii])، ويكفي أن نورد تعليقا لجريدة "لوموند" معبرا عن جو

الشعور العام في فرنسا."هكذا تتحقق وحدة المغرب العربي في الحرب، وضدنا وكل ما هـــو اليـــوم توصـــيات سيتجسم غدا في مؤسسات سياسية وثقافية واقتصادية ستقوم بتمثيل 23 مليونا من المسلمين" ([xxxix])

وقد شنت في المشرق العربي حملة تشكيك في نوايا المغرب وتونس من الدعوة إلى الوحـــدة، وكـــان صدى مؤتمر طنجة بالغا في الصحافة الغربية والدولية عدته ثورة ضد السياسة الفرنـــسية في شمـــال إفريقيـــا، واعتبرت ان ردود الفعل هذه جعلت الفاسي يوضح أن "مقررات المؤتمر ليست ضد فرنسا ولكنها في مصلحتها أيضا" فما عليها إلا أن تقر باستقلال الجزائر ،مؤكدا "أنه لا يعقل أن تختار تونس والمغرب الاستعمار على الحرية في القطر الشقيق، ولا ينبغي أن يعتبر ذلك رغبة من الدولتين في قطع العلاقات الطيبة مع فرنـــسا ،بـــل الأمـــر بالعكس، أنه إنذار للفرنسيين ليعترفوا أن ربع الساعة الأخير قد دق في قضية الجزائر، ولكن لهذا الدق نغمـــات غير التي يعنيها "لاكوست"، أنها نغمة الحرية التي يجب أن تنصت إليها فرنسا وتعترف أن لا بد منها ولا مندوحة عنها"([xl]) .

لقد ظلت التصريحات الحزبية والرسمية تتناغم مع حماسة التضامن الشعبي إلى أن جاء ديغول بـــسياسته التقسيمية وفشل مؤتمر المهدية في تزكية مقررات طنجة، فما الذي تغير؟،وما هي أسباب فشل مشروع طنجة ؟. قيل الكثير في أسباب إخفاق مؤتمر طنجة والمؤكد ان إستراتيجية ديغول المدروسة مثلت تحديا أساسيا لمقـــررات طنجة، و لم تجد الأنظمة القطرية المناعة الكافية للصمود وراء مشروع الوحدة، بل أن خلافات عميقة انفجرت في وجه العلاقات المغاربية، وتنصلت الحكومات من التزامات طنجة.

إن حرب الجزائر أضعفت الجمهورية الفرنسية الرابعة، ورد العـــسكريون وأوروبيـــو الجزائـــر نجاحات الثورة الجزائرية بتنظيم انقلاب 13 ماي 1958، الذي جاء بديغول إلى السلطة وأدخلت عودة ديغول إلى السلطة معطيات جديدة، إذ نجح في تعبئة القوى السياسية الداخلية ورائه، وتحطيم العزلة الدولية لفرنـــسا، وأولى مسألة تحطيم تحالف طنجة الاهتمام الأكبر ،معتمدا على استراتيجية تطويق آثار طنجة وضـــرب وحـــدة شمال إفريقيا على جبهتين:الموقف من المشكل الجزائري، والعلاقة الجديدة مع حكومتي تونس والمغرب.([xli])

لقد أعلن ديغول أن الإدماج هو السياسة الرسمية في الجزائر، واستطاع بذلك كـــسب الـــرأي العـــام الفرنسي لفكرة "الجزائر فرنسية" ،وأحرز على ولاء القيادات العسكرية ،كما وضع حدا لأمل تونس والمغـــرب في إمكانية استقلال الجزائر على المدى القريب، واندماجها معهما في إطار قرارات طنجة .

وبخصوص السياسة الجديدة المنتهجة مع تونس والمغرب فقد زاوجت بين التشدد والإغراء:

ـــ فلقد تبين أولا أن مسألة إدماج الجزائر بهذا التشدد تعني التهديد بتوسيع رقعة الحـــرب إلى تـــونس والمغرب، إذا أصرت حكومة كل منهما على تطبيق قرارات طنجة، خاصة وأن عسكريي الجزائر بادروا للتحرش بأراضيهم ، وأنه بإمكان ديغول أن يطلق أيديهما في ضل حكمه القوي، وأن التهديد بتوسيع رقعـــة الحـــرب سيأخذ جدية أكبر تختلف عن تهديدات الجمهورية الرابعة المتهاوية. وحتى يأخذ هذا التهديد صبغة التخويف لا تجدير الموقف باتجاه التضامن مع الجزائر بادر الجنرال ديغول إلى تطمين تـــونس والمغـــرب بإعلانـــه احتـــرام استقلالهما، وذلك بهدف دفع نظاما البلدين للاطمئنان على مكاسبهما والتزام الحياد وعدم تجسيم قرارات مؤتمر

طنجة، و لم يكتف عند هذا بل سعى لبذر الخلاف بين تونس والمغرب ومنع تفاهمهما على خطة مشتركة، فلقد وجه ديغول إلى كل من بورقيبة ومحمد الخامس رسالتين مختلفتين، الأولى توحي بوجود رغبة لديه في التفـــاهم والتعاون، والأخرى كانت لهجتها تنم عن التعالي والتشدد، والهدف من لهجة الرسالتين هو محو التقارب بـــين تونس والمغرب حتى لا تنسق سياستهما بشكل متشدد إزاء فرنسا ([xlii]).

ـــ بعد إعلان السياسة السابقة طرح ديغول كذلك سياسة الإغراء لضرب مقررات طنجة معتمـــدا في ذلك على جزرة البترول، فلقد لوح ديغول بمشروع استثمار صحراء الجزائر على الرأسمال الغربي وعلى الجيران ،وخطط لجعل الصحراء منطقة فرنسية مستقلة تساهم في بناء "العظمة الفرنسية"اقتصاديا وعسكريا، ولإنجـــاح مشروع استغلال بترول الجزائر الذي تعيقه عدة مصاعب لجأت فرنسا إلى مفاوضة الحكومات المغاربية بـــشأن المساهمة في استثمار البترول والقبول بمرور أنابيب البترول عبر أراضيها، وأمام رفض الحكومة الليبية مرور بترول إيجلي عبر أراضيها لجأت فرنسا إلى إغراء الحكومة التونسية بقبول العرض،وكانت تصبو إلى تحقيـــق أهـــداف سياسية على المستوى المغاربي والدولي، منها إظهار نجاح مشروع استثمار البترول ،وخلق خلاف بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني من شأنه أن يقضي على قرارات طنجة([xliii]).

وهكذا نجحت الإغراءات الفرنسية في إسالة لعاب المسؤولين التونسيين والمغربيين، خاصة وأن مشروع استثمار الصحراء يخدم مطالبهم القطرية في تعديل الحدود مستقبلا، إذ أصبح الحديث عن مجموعة فرنسية شمال إفريقيا للتعاون يزاحم مشروع وحدة المغرب العربي، وطال مجال الإغراء مسألة جلاء القوات الفرنسية الجزئـــي عن تونس والمغرب، وقد أوضح خيوط هذه الإستراتيجية أحد صحفي "المجاهد"([xliv])، وتفطنت لهـــا جبهـــة التحرير الوطني في وقتها، واجتهدت في مواجهتها ،حتى أنها لوحت بالعودة من جديد إلى مغربة الحرب وتجذير الموقف عندما نشرت في المجاهد مقالا عنوانه "امتحان المغرب العربي، أكدت فيه "أن المغرب العربي في حالـــة حرب، ولكي تتوفر في هذه الحرب شروط الانتصار يجب أن نخوضها ونتحملها جميعا في آن واحد من قـــابس إلى أغادير" ([xlv]). وهددت جبهة التحرير الوطني بأنها ستخوض المعركة العسكرية اعتمادا على تضامن شعوب المغرب العربي، ولكن العلاقات المكرسة مع حكومتي تونس والمغرب كان من الصعب هدمها دفعـــة واحـــدة، فاجتهدت في المناورة والمراوغة الدبلوماسية عازفة على وتر التضامن الشعبي والوحـــدة المرســـخة في طنجـــة، ومشجعة على مزيد من التلاحم في وجه الاستعمار المحتضر،وداعية للإسراع في تحقيق قرارات طنجـــة ([xlvi])، وطالبت جبهة التحرير من تونس والمغرب توحيد المعركة سياسيا دون إظهار الدعم المباشر، واقترحت عليهمـــا مشاركة الجزائر المستقلة في استثمار ثروات الصحراء بدل التفكير في الفضلات التي يعرضها ديغـــول مقابـــل شرعنة استعمار الجزائر، أو أن يعرض المغرب العربي كله على فرنسا التعاون من أجل استثمار ثروات الصحراء، بما يخدم مصالح شعوب المغرب العربي ([xlvii]).

التأم شمل الأقطار المغاربية الثلاث على مستوى الهيئات التنفيذية في المهدية ايام 17ـــ 20 جـــوان 1958، وكان يبدوا أن عقد هذه الندوة بحضور حكومتي تونس والمغرب ولجنة التنسيق والتنفيذ هو مغـــربي للغاية، وضمانة للخروج بقرارات عملية، غير أن نقل النقاش من الإطار الحزبي إلى الإطار الرسمي كـــان يعـــني

أشياء كثيرة، منها أن النقاش سيسري في إطار ضيق، وتوجيه حكومي صارم يمكنه أن يدجن قرارات طنجة ،ويعطيها صبغة تضامنية غير إلزامية، وقد سجل وفد لجنة التنسيق والتنفيذ كامل احتياطاته لمواجهة "مؤامرة اغتيال قرارات طنجة"، والتصدي لحكومتي تونس والمغرب المتأثرتين بأخطبوط السياسة الديغولية، وفعلا سجل تراجع واضح عن تجسيد مقررات طنجة سواء ما تعلق منها بدعم الجزائر أو بوحدة المغرب العربي([xlviii]).

وكانت صحافة جبهة التحرير الوطني محرجة بين أن تعلن الحقيقة فتصطدم بالحكومة التونسية وبين أن تخفي الحقيقة وتساهم في مغالطة القواعد النضالية، ورأت أن تأخذ بوسطية لجنة التنسيق والتنفيذ، وتحدثت عن أجواء المؤتمر بصورة مهذبة([xlix])، وهكذا يمكن القول أن قرارات مؤتمر طنجة قبرت في المهدية، وان السياسة الديغولية التي ذكرنا خطوطها كان لها دور رئيسي في عدم تجسيد تلك القرارات، كما أن نظامي تونس والمغرب اجتهدا في تأويل مقررات طنجة، وتأجيل موضوع الوحدة إلى أجل مسمى، مما يؤكد على تغليب الاهتمامات الوطنية على حساب مطمح الوحدة، وكان هذا سببا مهما في فشل مشروع الوحدة([l])، وإجمالا يمكن أن نحصر عوامل فشل مقررات طنجة في النقاط الآتية :

ـــ اختلاف الأطراف الثلاث حول مفهوم الوحدة المغاربية، ففي حين كانت جبهة التحرير الوطني تفسر هذه الوحدة بوحدة العمل لمواجهة العدوان المشترك، كانت تونس والمغرب تعتقد أنه من المستحيل إقامة مؤسسات الوحدة قبل نيل الجزائر لاستقلالها.

ـــ الانقسامات والمشاكل التي اعترضت الأحزاب المغاربية الثلاث، خاصة الانقسام الذي عرفه حزب الاستقلال وانشغال قادته بالهم الوطني، كما أن الخلاف استشرى في مؤسسات جبهة التحرير الوطني خلال عام 1959 .

ـــ استفحال الخلافات بين الأطراف الثلاث فمنذ جوان1958 دخلت جبهة التحرير الوطني في خلافات حادة مع تونس التي خرقت مقررات طنجة وأمضت اتفاقية"إيجلي" مع فرنسا، وواجهتها كثير من المشاكل مع المغرب ترجع إلى مسألة الحدود ونشاط الثورة في المغرب.

ـــ عدم وفاء تونس والمغرب بالتزاماتها إزاء مقترحات دعم الثورة الجزائرية مما جعل القادة الجزائريين يشعرون بتخلي نظامي البلدين عن الثورة الجزائرية في هذه المرحلة الحاسمة.

هذا وقد احتكر كل طرف تفسير عوامل إخفاق مشروع وحدة طنجة، فارجع علال الفاسي ذلك الى"...الانحراف الذي أصاب الحكومة في أيام عبد الله إبراهيم فيما يخص المغرب،والاختلاف الذي جرى بيننا وبين تونس حول قضية موريطانيا، والاتجاه في السياسة الخارجية"([li])، وفي مناسبة أخرى أضاف إليها أسباب عديدة منها حملة بعض الأقطار العربية ضد مؤتمر طنجة، والحركة الانفصالية داخل حزب الاستقلال، والخلافات داخل جبهة التحرير الوطني، وعدم نجاح التجربة النيابية في المغرب والجزائر ([lii])، أما الحزب الدستوري الحاكم في تونس فإنه ربط مسألة الوحدة بمسألة استقلال الجزائر، وأعطى لها الرئيس بورقيبة تصورات ضحلة وغير واضحة مما يؤكد أن الوحدة المغاربية أصبحت في نظره مجرد شعارات لخدمة الأهداف القطرية([liii])، في حين أن جبهة التحرير الوطني اقتنعت منذ ظهور السياسة الديغولية، وانقلاب حكومتي تونس

والمغرب عن قرارات طنجة في المهدية، أن مؤتمر طنجة كان مجرد مبادرة ظرفية صنعت لحظة حماسية، وأن الأوساط الرسمية لا يمكنها أن تخلص اهتماماتها لخدمة الكفاح الجزائري فضلا عن تجسيد الوحدة ،وظهر ذلك مبكرا عندما أمضت تونس اتفاقية إيجلي وطالب المغرب بتحديد الحدود، إذ لم يعد هناك حديث عن الوحدة بقدر ما أصبح التركيز مقتصرا على علاج المشكلات القطرية، وعليه لم يعد هناك من خيار سوى تجنيد القوى الشعبية وراء هذا الطموح الجمعي، وبهذه السياسة حافظت الثورة الجزائرية على تفاعل التضامن الشعبي وراء أهداف طنجة الوحدوية .

الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه نخلص في الختام للتأكيد على أن الظروف المحلية والإقليمية هي التي أملت قرارات مؤتمر طنجة، وأن هذه المبادئ والقرارات التاريخية انتعشت لفترة زمنية معينة وكانت تخدم التوجه الثوري لجبهة التحرير الوطني، وقد أدت السياسة الديغولية إلى التراجع عن تلك القرارات تحت طائلة التهديد والإغراء، فأصبحت بعدها المطامح القطرية سيدة الموقف في تحديد العلاقات المغاربية.

هوامش المقال

[i] انظر الجنيدي خليفة وآخرون : **حوار حول الثورة** ، طبع المركز الوطني للتوثيق والصحافة والاعلام ،الجزائر ،1986، ج3، ص ص388ـ389

[ii] انظر بعض الدراسات التي أرخت لمؤتمر طنجة تحليلا ونقدا، أمحمد مالكي: **إشكالية وحدة المغرب العربي**، دبلوم دراسات عليا، كلية الحقوق، جامعة الرباط، 1989 . ومحمد الميلي :**المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب** ، ط1،دار الكلمة للنشر ،بيروت ،1983.

[iii] انظر مثلا برقية رئيس الحكومة المغربية الموجهة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، احمد توفيق المدني:**حياة كفاح مذكرات ،الجزء الثالث**، ط2، م و ك، الجزائر ، 1988، ص380

[iv] DLASMAS (G) Evolution general des barrages frontiers en algerer **REVUE INTERNATINALE D HISTOIRE MILITAIRE** N°76 (1997)

[v] انظر **المجاهد** ، لسان حال جبهة التحرير الوطني، عدد 18(16فيفري 1958) ص2

[vi] انظر تقرير حول السياسة الفرنسية في الجزائر بالأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، اعدته وزارة الخارجية الفرنسية . **A.Q.O .** serie Algerie 1953 1959 DOS n- 5 _ 2

[vii] انظر بخصوص التحالف الفرنسي الإسباني ،محمد بن سعيد ايت يدر :**صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي**، ط1، مطبعة صوماكرام ،الدار البيضاء،2001، ص ص159ـ168 .وعبد الإله بلقريز وآخرون :**الحركة الوطنية المغربية والمسالة القومية 1948ـ 1986 محاولة في التاريخ** ،ط1، م د و ع، بيروت ،1992، ص 155

[viii] انظر **صحراء المغرب**، جريدة اسبوعية مغربية ، عدد 49 ،(27 فيفري 1958)

[ix] انظر نص البلاغ ،جريدة **العلم**، لسان حال حزب الاستقلال المغربي ،عدد 03 مارس 1958

[x] انظر نص الرسالة ،جريدة **العمل**، لسان حال الحزب الدستوري التونسي، عدد 05 مارس 1958

[xi] ضمت علال الفاسي وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد بوستة

[xii] نعتمد رواية أبو بكر القادري ،وهو عضو اللجنة السياسية لحزب الاستقلال ومطلع على خبايا المؤتمر .انظر شهادته، "مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي"**العلم السياسي**،المغرب،العدد4 (أكتوبر 1982)ص ــ ص،4 ــ 5

[xiii] انظر نص البلاغ المشترك للوفدين، **العمل** ، عدد 23 مارس 1958 .وقد جرت المذاكرة خلال الفترة مابين 19ــ 22 مارس 1958

[xiv] انظر مصطفى الفيلالي : مفهوم المغرب العربي: تطوره تصورا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، ط1،م د و ع ، بيروت ، 1986، ص13

[xv] انظر ،محمد الميلي :**المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، مرجع سابق ، ص ــ ص،51ـ54

[xvi] انظر شهادة عبد الحميد مهري ،مقابلة مع الباحث، الجزائر، 7 اوت 2005

[xvii] انظر **العمل** ،عدد (28 أفريل 1958)

[xviii] انظر **المجاهد** ،ع 23 (7 ماي 1958)

[xix] انظر **العمل** ،عدد ،27 أفريل 1958

[xx] انظر نص بيان مؤتمر طنجة ،**المجاهد** ع 23 (7 ماي 1958) و**العلم السياسي** ع10 (أفريل 1983).

[xxi] انظر محمد الميلي : **مواقف جزائرية** ، ط1، م و ك ، الجزائر، 1984، ص ــ ص،79ــ 80

[xxii] انظر نص البيان **المجاهد** ،ع 23 (7 ماي 1958)

[xxiii] انظر، محمد الميلي: **مواقف جزائرية** ، المرجع السابق ، ص ــ ص 72ـ73، 81

[xxiv] انظر نص البيان **المجاهد**،ع 23 (7 ماي 1958) .

[xxv] انظر بيان مؤتمر طنجة، **المجاهد** عدد23 (7 ماي 1958) س 11

[xxvi] انظر الجابري محمد عابد: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، **وحدة المغرب العربي** ،اشغال ندوة عقدت بباريس ،عام 1986، ط1 م د و ع ،بيروت ، ص ــ ص، 22 ــ 23

[xxvii] انظر حوار عبد الحميد مهري في الندوة الأولى لانعقاد مؤتمر طنجة، **المجاهد** .ع (22 جوان 1959)

[xxviii] مصطفى الفيلالي : **المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل** ، ط2، م د و ع، بيروت، 1989،ص ــ ص،16ــ19

[xxix] شهادة مهري عبد الحميد ، مقابلة مع الباحث، الجزائر، 2005.

[xxx] انظر تأكيدات الفاسي ، **صحراء المغرب**، ع60 (21ماي 1958)

[xxxi] انظر نص البلاغ ،**العلم السياسي** ، ع 10(أفريل 1983)

[xxxii] **المجاهد**، ع 23 (07 ماي 1958)

[xxxiii] انظر **المجاهد** ، ع41، (1 ماي 1959)

[xxxiv] **صحراء المغرب** ع58(07 ماي 1958)

[xxxv] El Mahdi BEN BARARKA ;**Problèmes édification du Maroc et Maghreb**, quatre entretiens avec el mahdi ben barka recueillis par raymond gean, Plon, Paris, 1959, P 42

[xxxvi] **Ibid** :p,43

[xxxvii] انظر بعض هذه الأصداء في جريدة **العمل** ، عدد 30 يوم أفريل 1958

[xxxviii] انظر تقرير كتابة الدولة للشؤون الجزائرية المقدم لوزير الخارجية الفرنسي حول قرارات مؤتمر طنجة، 5 ماي 1958.
A .Q.O : Serie Algerie 1953-1959:, B 47,. DOS. A G 5-8
LE MONDE .du 5 Mai 1958

[xxxix]

[xl] انظر، **صحراء المغرب**، ع58 (7 ماي 1958)

[xli] Henri ALLEG et autres : **La Guerre d Algerie** ,ed Temps actuels, Paris,.T2. p-p, 588-591

[xlii] انظر محمد الميلي: **مواقف جزائرية**، مرجع سابق، ص 94، و Jean LACOUTURE: **Cinq homme et la France**, edition du seuil , Paris ,1961, p-p ,176- 177, 198

[xliii] انظر محمد الميلي :**المرجع السابق** ،ص ــ ص 95ــ97

[xliv] نقصد المناضل محمد الميلي ،الذي حرر مقالات المجاهد بخصوص هذا الموضوع، انظر تحليلاته لهذه السياسة ،محمد الميلي:**مواقف جزائرية** ،مرجع سابق، ص ــ ص 62 ــ 69 .

[xlv] انظر **المجاهد** ، ع 26 (13 جوان 1958) .

[xlvi] انظر "الاستعمار المحتضر يمنحنا مزيدا من الفرص لتحقيق الوحدة المغربية": **المجاهد**، ع 24(29 ماي 1958)

[xlvii] انظر محمد الميلي : **مواقف جزائرية** ، مرجع سابق، ص99

[xlviii] انظر محضر مداولات اجتماع المهدية بتونس Mohammed HARBI : **Les Archives de la revolution Algerienne**, ed ,Jeune Afrique ,Paris , p- p,414- 427

[xlix] محمد الميلي : **مواقف جزائرية**، مرجع سابق ، ص106

[l] انظر، **المجاهد** ع 41 (1ماي 1958)،ص ــ ص، 1 ــ 2 ومحمد مالكي :**إشكالية وحدة المغرب العربي**، مرجع سابق ، ص295

[li] علال الفاسي :**منهج الاستقلالية** ، نص التقرير المذهبي الذي قدمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، جانفي 1962، المكتبة الاستقلالية ،الرباط،1963، ص148 .

[lii] علال الفاسي :**دائما مع الشعب** ، التقرير المذهبي الذي قدمه الرئيس علال الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال ،الدار البيضاء نوفمبر 1967، مطبعة الرسالة، الرباط، 1967،ص ــ ص، 54 ــ 55 .

[liii] انظر عبد القادر لعريبي :**تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي1947ــ1980**،رسالة دكتراه ،قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ص ــ ص،263 ــ 264 .